

### هل نحن مقبلون على مرحلة جديدة؟؟.

تشير كل الدلائل والإشارات الواردة من مواقع الأحداث ومن داخل الملفات الساخنة بأن المنطقة تمر بمرحلة انتقالية تتوقف نتائجها على مستقبل الصراع الدائر بين اللاعبين الأساسيين الأمريكي والإيراني، والذي تمّدد ليشمل مناطق عديدة اعتباراً من العراق الذي تمر فيه العملية السياسية بخانق ضيق، وتعرض العراق ولادة حكومته الجديدة، الى الكويت والبحرين اللتين تشهدان توتراً ملحوظاً على الخلفيات الطائفية، والى اليمن الذي تحول إلى ساحة مكشوفة للمواجهة مع القاعدة والحراك الجنوبي والتحرك الحوثي، وانتهاءً بملف المفاوضات المباشرة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، والذي يعتبر، مع المحكمة الدولية الخاصة بمقتل الحريري، من أكبر تلك الملفات تأثيراً على الجوار الإقليمي بشكل عام في المرحلة القادمة .

وسواء نجحت تلك المفاوضات، أم فشلت، فإنها في الحالتين سوف ترسم خارطة جديدة للصراع في المنطقة، ففي حين تتعامل فيه واشنطن معها من زاوية سحب فتيل التفجير الإقليمي، على اعتبار أن شبح الحرب سوف يكون بعيداً طالما استمرت المفاوضات، فإن فشلها بالمقابل قد ينشط أعمال العنف التي يمكن أن تتطور إلى مواجهة عسكرية في المنطقة، في حين أن التقدم على هذا المسار التفاوضي سوف يساعد على تحريك المسار السوري الإسرائيلي الذي ينتظر الاستعداد الأمريكي للرعاية، والذي يتوقف بدوره على ما يمكن أن يفرزه قرار الاتهام الظني للمحكمة من تداعيات لبنانية وإقليمية تهدد السلم الأهلي في هذا البلد، وتشمل أضرارها دول الجوار، ومنها سوريا.

ومن هنا وانطلاقاً من انفتاح المنطقة على كل الاحتمالات، فإن الجانب السوري، دولة ونظاماً ومجتمع مدني ومعارضة، مطالب بمواقف مسؤولة، يأتي في مقدمتها ترتيب البيت الداخلي وتحسينه، والذي لا يمكن المباشرة به دون الاعتراف بوجود معارضة وطنية تحرص على بناء سوريا قوية بإرادة أبنائها وتؤمن بالإصلاح الديمقراطي الشامل الذي من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية، التي لا يمكن الحديث عنها دون إنصاف الجانب الكردي وتحريره من سياسة التمييز القومي ومن سلسلة المشاريع العنصرية التي أحجمت دوره وتركته أسيراً لقيود السياسة الشوفينية، وغدت مشاعر الاغتراب والغبن بين صفوف الكرد الذين أرهقتهم تلك السياسة بتطبيقاتها المقيتة، لكنهم رغم ذلك ينتظرون الفرصة لاستعادة قدرتهم على التضحية من أجل البلد الذي أحبهم وأحبوه، وناضلوا من أجله عندما احتاج لهم لكي يستقيئوا بظلاله ويشعروا بإنسانيتهم وبولائهم الوطني بين ربوعه، ويكفيهم عناء الهجرة إلى مناطق الداخل وبلدان الاغتراب، ليتهدهم الانحلال في الأولى والانسلاخ في الثانية، ويكون الوطن بالنهاية هو الخاسر الأكبر لطاقاته البشرية التي لا تعوض.

إن المرحلة القادمة ستكون دقيقة على كافة المستويات، وهي تستدعي على المستوى الوطني انتقال العلاقة بين السلطة والمعارضة إلى مواقع التفاعل الايجابي والحوار البنّاء، لضمان إنجاز مهمة التحول الديمقراطي في بلدنا بكلفة أقل ووقت أقصر، خاصة بعد أن أثبتت التجربة بأن الإصلاح السياسي يعتبر منطلقاً لا بد منه لحل مشاكل البلاد الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وإيجاد حل عادل للقضية الكردية.

منها رائحة التمييز القومي الذي يثير الغيرة بين أبناء الوطن الواحد، مثلما يفعله التمييز في البيت الواحد من غيرة بين الأخوة، تولد الحقد والضغينة والاحتقان.

ومن هنا، فإن الجميع مطالب بالتعاون لإلغاء هذه السياسة الاستثنائية بحق شعبنا الكردي، لما لها من آثار خطيرة تجد تعبيراتها في انتعاش ظاهرة الشعور بالاغتراب في الوسط الكردي، وبروز التوجهات والشعارات غير الموضوعية، وازدياد وتيرة الهجرة إلى الداخل، وما تسببه من أزمات حادة في توفير الخدمات والسكن وفرص العمل والتعلم، وما ينجم عن ذلك من حالات الانحراف بمختلف أشكاله، دون أن تلقى هذه الظاهرة الاهتمام الكافي والمعالجة الممكنة لدوافعها وأسبابها، ودون أن يتحسس أحد من مسؤولي هذا البلد مدى الخطر الذي يمكن أن يشكله هذا الكم الكبير من النازحين، وغالبيتهم من الكرد، من جراء الاحتقان والحرمان من التعليم والعمل، وبعضهم من الجنسية، ومدى الخسارة الناجمة أيضاً عن كم كبير العدد من المهاجرين الكرد إلى أوروبا التي تمنحهم جنسيات بلدانها لتطحنهم الآلة الغربية فيما بعد، وتصهرهم بعد سنوات ليست بكثيرة .

وفي النهاية، فإن كل فرد في هذا الوطن يعتبر ذرة من طاقاته، وأن التقريب بهذه الطاقات لا يعبر عن المصلحة العليا للوطن بشيء، وأن الكرد هم مكوّن أساسي يستحق المعاملة اللائقة به، وأن حرمانه يعني إلحاق الضرر بمصلحة الوطن. وقد أن الأوان لإنهاء معاناته وتمكينه من التمتع بحقوقه القومية والوطنية والإنسانية المشروعة، وإدراج قضيته في إطار القضايا الوطنية التي تتطلب حلاً عادلة وعاجلة ومنصفة.